الفصل الخامس

تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى

إنه من نافلة القول بأن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيرات جذرية ، كما أنه من المعتاد القول بأننا نعيش عصر القرية العالمية ، حيث تلاشت المسافات ، واقتربت الأطراف التى كانت بعيدة أو متباعدة ، وحيث ثورة التطلعات من الشعوب الجائعة إلى الحرية المتعطشة إلى الديمقراطية والمشاركة فى السلطة ، وفى الثروة ، والمساهمة فى الفكر وفى العمل ، وهى فى تطلعها هذا تسعى فى نفس الوقت للتعاون والاندماج لأن اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير والعلوم المتطورة ، ومن ثم برز دور الشركات المتعددة الجنسيات ، والتى تعمل وتنتج عبر الحدود السياسية ، وكذلك تقوم بتصريف إنتاجها بنفس الأسلوب ، ومن هنا أصبحت الصراعات العسكرية بين الدول فى طريقها للانحسار ، ليحل محلها صراع من نوع جديد بين الشركات العملاقة ، وتآكل ولو بدرجة محدودة وإن كانت متزايدة مفهوم السيادة بمدلوله التقليدى لصالح أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى ،والتداخل فى المصالح وبروز الاهتمامات الإنسانية سواء خوفًا من مخاطر دول الجوار ، أو طمعا فى

الاستحواز على ثرواتها ، أو الولوج لأسواق الدول . وما نقصده بتعبير دول الجوار هذا ليس قاصرًا على منطقة محددة ، وإنما يمتد ليشمل مناطق العالم المختلفة إنه المكسيك وكندا بالنسبة للولايات المتحدة ، وهو شمال إفريقيا بالنسبة لجنوب أوربا المطلة على البحر المتوسط ، وهو الدول المتعددة المحيطة بالمنطقة العربية وهكذا . فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات القبلية لا تتوقف عند الحدود وإنما تعبرها لدول الجيران ، ولعل فى تدفق الهجرات السياسية أو الإنسانية أو الاقتصادية ما يوضح ذلك ، كما أن مشاكل البيئة والتلوث والإشعاع النووى لا تتوقف عند الحدود بل تتخطاها وتعبرها ، وأيضا الانتشار الثقافى والإعلامى من خلال أجهزة الاتصال والبث والأقمار الصناعية تطرح بإلحاح وبقوة مفهوم الحرية الثقافية ، والتراث الثقافى والخصائص الحضارية لكل مجتمع ولكل دولة ، ونلمس آثارها فى ظاهرة انتشار الدش T. V. Dish وما يرتبط بذلك من ردود الفعل فى العديد من المجتمعات .

وهكذا فإن نظرية القرية العالمية Global Village وفقًا للمصطلحات السياسية الحديثة ، أو نظرية الجسد الواحد Body وفقًا للمصطلحات الإسلامية القديمة ، والتى بدأت بقول النبى ﷺ مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى فيه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ثم طورها العلماء

والمفكرون بعد ذلك فى مجالات السياسة والاجتماع عبر القرون ، أقول إن هذه القريه العالمية لم تعد مجرد شعار يطرح أو فكره يروج لها بل تكاد تكون حقيقة واقعة وماثلة أمام أعيننا تماما اليوم وعلى أكثر تقدير فى الغد القريب .

وهذا كله ما يدعونا للقول بأن العالم العربى اليوم فى مفترق طرق خطير وصعب ، ومن ثم نطرح التساؤل عن رد فعله إزاء ذلك وعن موقفه من قضايا العصر ،و لن نتناول بالتفصيل تلك القضايا وأبعادها وتأثيراتها ، وإنما سوف نشير إلى عدد محدود منها ، وبخاصة قضيه أعتبرها من أمهات القضايا المعاصرة ، وهى قضية حقوق الإنسان ويلى ذلك قضية التعاون الاقتصادى الاقليمى ، لكى نطرح مدى فعالية هذا العمل فى إطار المنظمة الأم وهى جامعة الدول العربيه ، ونختتم هذا الباب بطرح ندعو فيه إلى علاقات عربية أفضل تأخذ فى الحسبان مصالح كل طرف ومصلحة الجميع فى آن واحد .

وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظره خاطفة على أبرز قضايا العصر

المبحث الثانى : أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

المبحث الثالث : تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

المبحث الرابع : مصر و العمل العربى المشترك

المبحث الأول
نظرة خاطفة على ابرز قضايا العصر

إذا طرحنا التساؤل المنطقى فى هذا المبحث ، وهو ماهى قضايا العصر الذى نعيش فيه ؟ لقد سبق وأشرت فى مقدمة هذا الباب إلى إننا نعيش فيه عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأننا نعيش عصر القرية العالمية ، وأننا نعيش عصر التكنولوجيا بالغه التطور والتعقيد ، وأننا نعيش عصر التسويات السياسيه وما تفرضه من تحديات ، وأخيراً وليس آخرا أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الاقليميه بدرجتها المختلفه ، إذن فإن السؤال المنطقى أين العرب من هذه القضايا جميعاً ؟

لن نتعرض بالتفصيل للقضايا السابقة وانما سوف نكتفى بالإشارة إلى عدد من الملاحظات ذات الطبيعة العامة على أن نعرض بالتفصيل للقضية التى اسميها مشكلة المشاكل أو قضية القضايا فى الوطن العربى ألا وهى حقوق الإنسان .

أما الملاحظات العامة فى المبحث فتتمثل فى :

الأولى : إن التسويات السياسية فى المنطقة العربية أصبحت حقيقة واقعة ، وقد بدأ عصر هذه التسويات منذ منتصف السبعينات . بمبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بالذهاب للقدس وما أحدثته من ردود فعل غاضبة وعنيفة ، ولكنها كانت ردود فعل غير عقلانيه وغير رشيده وانفعالية ، أما كونها غير عقلانية فلأنها لم تدرس

بفكر استشرافى مستقبل التطورات والتى جعلت السلام هو التيار المستقبلى ، والذى تحدث عنه القادة والسياسيون العرب فى عقد التسعينات ووصفوه بأنه خيار استراتيجى وأنه لا رجعة فيه . أما كونها غير رشيدة وانفعالية لأنها لم تقدم شيئًا سوى شعارات « الصمود والتصدى » ولكنها لم تصمد ولم تتصد إذ عادت لتأخذ بأقل مما رفضته فى الماضى ، ولكن بعد انقضاء حوالى خمسة عشر عامًا ، وهذا يختلف عن وضع مصر التى امتلكت ما أسميه بالتصور الديناميكى للحركة السياسية على المسرح العالمى ، ولعلنى استدل على ذلك مما ذكره الملك الحسن الثانى فى استعراضه للقمة العربية عام ١٩٨٢ من أن مصر رغم أنها كانت مطرودة من الجامعة العربية فهى كانت حاضرة معنويًا ، وأعطى مثالها الدليل على أنه يمكن استعادة التراب المحتل عن طريق التفاوض .

الثانية : إن عصر الـ D's الخمسة والـ S's الثلاثه أصبح هو العصر المستقبلى ونقصد بذلك انتهاء الاستعمار والتكتلات العسكرية الأيديولوجية ، التنمية– نزع السلاح – الديمقراطية .

Decolonization, de - blocing - Disarmament - Development - and Democracy .

أما الثلاثه S فهى الأستقرار والأمن والسيادة Stability, Security and Sovereignty .

هذه المفاهيم الثمانية بصورها الجديدة أصبحت هى أساس الفكر المتطور فى استشرافية للمستقبل ، ويجب على العالم العربى أن يبحث

ذلك من منظور جديد ، ينطلق من فلسفة التساند الدولى Interdependence ، وليس من منظور الاستقلال والسيادة بالمفهوم القديم والذى يتآكل رويدًا رويدًا بفعل التطورات التكنولوجية الضخمة ، والتكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وانتشار وتغلغل ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، وبروز دور المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات عديدة أهمها مجال المعونات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان .

الثالثة : إن مبدأ الاحتماء بما يسمى بالثوابت وغلق الأبواب وربما النوافذ والتمسك بأهداب القديم والحلم بالعيش فى الماضى ،لم يعد هو المبدأ السليم فى عصرنا الحاضر ، فمن ناحية فإن التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات فتحت كافة الأبواب المغلقة بدرجة أو بأخرى ، ومن ناحية فإن الشعوب استيقظت أيضًا بدرجه أو بأخرى ولم يعد من الممكن ، بل صار من المستحيل عدم التفاعل مع تلك التطورات بأسلوب بناء ومبتكر ، والخطر كل الخطر فى توهم إمكانية الانعزال والأخذ بسياسة الرفض والانزواء لأن مؤدى ذلك رفض التطوير والتطور وفقا لنواميس الكون ، ومن ثم ستفرض هذه النواميس منطقًا آخر ،وهو منطق التغيير من خلال العنف أو الثورة ، ونتيجته ستكون أشد ضررا وأعظم فتكًا بأى مجتمع فى هيكلة النظامى ، وفى بنيانه الاجتماعى ، وفى قيمه وأسس عقائده الفلسفية والدينية والثقافية ، ومن ثم فإنه من الضرورى الربط بين العناصر المختلفة للتطور والتنمية مثل التنمية المستدامة ومعالجة

مشاكل الفقر والبيئة ، والمشاركة السياسية وتناوب السلطة ونحو ذلك .

وبعد هذه الملاحظات العامة والسريعة لنا أن نتساءل ماهى إذن قضايا العصر الهامة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ؟ لاشك أن تلك القضايا كثيرة ولن نتعرض لأى منها بالتفصيل ماعدا واحدة وهى التى نعتبرها من أمهات بل محور تلك القضايا :

الأولى : قضية الخصوصية والعمومية : وهنا يثور النقاش حول الخصائص الثقافية والحضارية والتراثية لكل مجتمع ، وحرصه على الحفاظ عليها من التدهور والتلاشى والاختفاء ، وذلك فى مواجهة الخصائص العامة التى تربط المجتمعات بعضها ببعض ، ولعل الخطأ الجوهرى فى الحضارة الغربية ، أنه فى غمار زهوها بالانتصار على الشيوعية ، وقعت أو أوقعت نفسها فى وهم أنها أصبحت الحضارة العامة للبشرية ، وأن قيمها ومبادئها وفلسفتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ينبغى أن يحتذى بها الجميع ، وأن يقاس تقدمهم من خلال منظارها وبمقياسها .

وفى مواجهة هذه المعضلة تلوذ مجتمعاتنا بما تسميه قيمها الثابتة ويطالب بعض مثقفينا بالعودة للأصول والمنابع وتراث الأسلاف ، وهذه دعوة غير سليمة وتفتح الباب على مصراعيه لصراع فكرى وسياسى لا يمكن التنبؤ بأبعاده . فمن ناحية لا يوجد اتفاق عام على ما يسمى بالثوابت والأصول ، ومن ناحية أخرى أن هذه الثوابت

والمبادئ لم يتم التمسك الحقيقى بها وتطبيقها فى أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن ناحية ثالثة أن الأسلاف لو عاشوا فى عصرنا لغيروا كثيرًا من أفكارهم ، بل أن الجيل التالى لجيل الصحابة قد اجتهد وابتكر كثيرًا من الأفكار ، فهل يعقل أن نعيش على تراثهم ونعطى عقولنا إجازة ونتجمد فى تفكيرنا ؟ .

الثانية : قضية الفصل بين التغيير المادى والتغيير الثقافى ، وهذه بدورها من القضايا غير الواقعية فكل إنتاج مادى ، هو نتيجة تراث فكرى ونتيجة قيم معينة فى العمل والحياة ، ومن ثم فمن الضرورى الأخذ بأسباب التقدم كاملة حتى يمكن أن تنطلق فى معراجه ، ليس معنى ذلك الدعوة للتخلى عن أسس حضارتنا أو ثقافتنا ، بل معناه التفاعل الحى الخلاق مع مظاهر التطور ، والتمسك بالأسباب والقيم ، وتطوير مظاهر السلوكيات لتعكس منطق الحياة وطبيعة التطور .

لاشك أن هاتين القضيتين بينهما رباط وثيق ، إنهما تمثلان المدخل للصراع أو التعايش ، للتنافس أو العداء أو الخضوع ، للتقدم والتطور أو التخلف والجمود ، ومن ثم فإن البعض طرح مقولات مثل نهاية التاريخ ، أو صراع الحضارات ، ولا شك لدينا من أن مقولة نهاية التاريخ مقولة غير علمية فى منطقها ، أما بالنسبة إلى مقولة صراع الحضارات والثقافات فهى تمس جوهر التطور وأساسه وقاعدته ، ومن هنا فإن المطلوب منا ليس التفكير بمنطق الحروب الصليبية التى تحدث عنها طارح نظرية صراع الحضارات وإنما

التفكير بمنطق جدلى ديالتيكى ينظر لهذا الصراع على أنه أداة ووسيلة من وسائل التطور والتقدم ، وأن هذا الصراع من خلال عملية التفاعل هدفه التخصيب المتبادل للفكر والسياسة والاقتصاد والقيم ، وليس هدفه انتصار طرف أو حضارة على أخرى .

الثالثة : قضية التنمية البشرية ولعلها من أخطر القضايا التى تواجه الأمة العربية ، ذلك لأن البشر هو عماد التقدم وأساسه وهم أسباب التخلف والتراجع ، ولا عجب أن نجد تقارير التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لا يعطى مكانًا عاليًا للدول العربية وتسبقها العديد من الدول ، ذلك لأن هذا البعد فى التنمية يكاد يكون مهملاً فى المنطقة العربية فمستوى التعليم متدنى ، وكذلك معدل المشاركة السياسية فضلاً عن طبيعة الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من المعايير الخاصة بالتنمية البشرية ، وإذا لم تهتم الدول العربية بذلك فإن مجال التطور والتقدم أمامها لن يكون سهلاً على أحسن الفروض .

الرابعة : قضية تناقضات العالم العربى ، لاشك أن عالمنا العربى يعانى من متناقضات متنوعة أشرنا إلى بعضها فى صفحات سابقة من هذه الدراسة ، ولكن أبرز تلك المتناقضات المستمرة ، والتى تخلق الصراع والتوتر ، هى تلك التناقضات التى يمكن أن نسميها مفتعلة أو مختلفة مثل القول بالتناقض بين الدين والعلم ، أو التناقض بين العروبة والإسلام ، أو التناقض بين الوطنية والقومية ، أو بين الأصالة والمعاصرة أو بين تجمع عربى أم شرق أوسطى ، ويرتبط

بتلك التناقضات ويغذيها أزمات مثل أزمة الشرعية لبعض النظم السياسية العربية ، وأزمة المؤسسات الدستورية ومدى فعاليتها وهكذا ، ولا ريب أن هذه التناقضات وعدم حسمها هى التى أدت بنا إلى المأزق الراهن الذى نجد فيه أنفسنا أمام مفترق طرق خطير غاية الخطورة .

الخامسة : وهى قضية متفرعة عن سابقتها ، وتتعلق بالمنهج الذى يجب أن نسلكه ، ألا وهو منهج الحوار ، فإذا كان عصرنا هو عصر التسويات ، هو عصر التفاوض ، وهو عصر الاتصالات ، فلا مجال للتباعد والقطيعة وتصور المصداقية الكاملة لوجهة نظرنا والخطأ الكامل لدى الآخرين ، ومن ثم فلابد من الحوار العربى للوصول التوافق فى الرأى بما يجمع الشمل ويوحد الجهد ويحقق الهدف .

ونظرًا إلى أن القضايا الخمس التى عرضنا لها ذات طبيعة ثقافية حضارية أيديولوجية وقيمية ومن ثم فهى مترابطة ومتداخلة ، والإطار الذى يربط بينها من ناحية وبين القضايا الأخرى ، هى قضية حقوق الإنسان ، ومن ثم فإننا سنعالج هذه المشكلة فى المباحث اللاحقة لنرى كيف نظر التراث العربى الإسلامى لهذه القضية ، وكيف انعكست هذه النظرة فى الممارسة الحقيقية ، وأخيرًا كيف تم تناول قضية حقوق الإنسان العربى ومعالجتها فى جامعة الدول العربية .

المبحث الثانى
أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد المفاهيم التى تتسم بالغموض والوضوح فى نفس الوقت فهو مفهوم جد معقد ، فمن ناحية يمكن النظر إليه على أنه واضح وأن كل ما يمس الإنسان ويضره يعتبر مساسًا بحقوقه ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المفهوم المبسط هو فى غاية التعقيد لأكثر من اعتبار :

الأول : أن ما يمس إنسانًا ما أو يعد ضارًّا به ، قد يعد ذا فائدة لآخرين ، فالظاهرة الاستعمارية أفادت الدول الأوروبية وأضرت بالشعوب فى آسيا وإفريقيا ، التنقية العرقية فى البوسنة موضع ترحيب الصرب والكروات ولكنها إبادة للمسلمين هناك وهكذا .

الثانى : أن هناك التصور العام لمفهوم حقوق الإنسان ، والذى يحصرها فى حق الانتخاب وحق التعبير عن الرأى ، وباختصار فى البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، وهذا ليس كافيًا إذ أنه مفهوم جزئى وقاصر .

الثالث : أن الإنسان فى ذاته كائن معقد التركيب ومعقد فى منطق التفكير ، والتعقيد هنا أى Complex هو عكس التبسيط أى أن الإنسان يحتوى على عناصر عدة متواصلة فى علاقاتها ومتشابكة وهذا ينعكس بدوره على مفهوم حقوق الإنسان .

وبناء على ذلك فإنه يمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان فى شموله وكلياته وهذا يعنى عدة أبعاد :

الأول : البعد الجمعى المتصل بالمجتمع ويأتى فى مقدمة حقوق الإنسان هنا حقه فى تقرير مصيره وحقه فى اختيار نظامه السياسى والاقتصادى ، وقد نصت على ذلك المادة الأولى من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها :

١ – لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وحرة فى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ – لجميع الشعوب ، سعيًا وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى ، ولا يجوز فى أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة .

٣ – على الدول الأطراف فى هذا العهد ، بما فيها الدول التى تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، والأقاليم المشمولة بالوصاية ، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير ، وأن تحترم هذا الحق ، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

الثانى : البعد الاجتماعى والاقتصادى وفى مقدمة الحقوق

المتصلة بذلك الحق فى العمل ، والحق فى التعليم ، والحق فى التجمع ، وتكوين نقابات ، والحق فى الثقافة ، والحق فى تكوين أسرة ونحو ذلك ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات الدولية هذا المعنى فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان يؤكد على المادة ١٧ « لكل فرد حق فى التملك بمفرده ، أو بالاشتراك مع غيره » وفى المادة ٢٢ « لكل شخص بوصفه عضوًا فى المجتمع حق فى الضمان الاجتماعى » ، وفى المادة ٢٣ « لكل شخص حق فى العمل – لكل شخص حق فى إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه » ، وفى المادة ٢٦ لكل شخص حق فى التعلم » وفى المادة ٢٧ « لكل شخص حق المشاركة الحرة فى حياة المجتمع الثقافية ... إلخ .

الثالث : البعد الأمنى لحقوق الإنسان وفى هذا المجال نجد الحق فى الأمان ، الحق فى حرمة المسكن ، الحق فى العيش فى أمان بعيدا عن الإرهاب ، وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية المختلفة فعلى سبيل المثال ، ورد فى المادة الخامسة فقرة ب من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى من ضمن حقوق الإنسان : « الحق فى الأمن على شخصه وفى حماية الدولة له من أى عنف ، أو أذى بدنى يصدر سواء عن موظفين رسميين ، أو عن أية جماعة أو مؤسسة » ، وتنص المادة السادسة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على أن « الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد

من حياته تعسفًا » وتكرر المادة التاسعة نفس المعنى بصورة أكثر وضوحًا بقولها « لكل فرد حق فى الحرية وفى الأمان على شخصه ، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه » .

الرابع : البعد السياسى الفردى وفى هذا الصدد نجد الحق فى الانتخابات ، والحق فى تكوين الأحزاب والجمعيات وهكذا ، وهنا نجد المواثيق الدولية تتحدث تفصيلاً عن هذه الحقوق وإجراءات ممارستها والموقف فى الظروف الطارئة الاستثنائية التى تتهدد حياة الأمة ، وقد تناولت ذلك المادة الرابعة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، هذا ومن الملفت للنظر أن البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، هو الذى تركز عليه الدول الغربية فى الوقت الحاضر ، وتتجاهل إلى حد كبير الأبعاد الثلاثة الأخرى ، وهذا يفسر معارضة الدول الغربية لمبدأ « الحق فى التنمية » وفى عدم الحماس لحق الدول فى السيادة على مواردها الطبيعية ، ويفسر محاولة الوفود الغربية فى المنظمات الدولية تحاشى الإشارة إلى الأسرة بالمفهوم الذى نص عليه العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى المادة ٢٣ بقوله : « الأسرة هى الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية فى المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ، يكون للرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به فى التزوج وتأسيس أسرة » ، فمن المعروف أن مفهوم الأسرة أصبح موضع تساؤل فى

بعض قطاعات المجتمع الغربى من حيث مضمون المفهوم ومكوناته ودوره ، وهذا يمثل إحدى القضايا الساخنة وذات الحساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وأثره على الأمن القومى .

المبحث الثالث
تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

لاشك أن التحدث عن تصورات حول العمل العربى المشترك ليس أمرًا سهلاً ، ومع ذلك فلابد من محاولة وضع بعض التصورات ذات الأهمية لمستقبل العمل العربى المشترك والتى فى مقدمتها النقاط التالية :

أولاً : إصلاح الإطار المؤسسى للعمل الاقتصادى العربى :

رغم أن العمل الاقتصادى العربى المشترك مازال مرتهنًا بالإرادة السياسية للدول العربية ، الأمر الذى يجعل من الصعب فى هذه المرحلة الحديث عن برنامج عربى اقتصادى طموح إلا أنه لابد من السعى من الآن لوضع خطوط عريضة لبعض التصورات حول مستقبل العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى يستند إلى :

١ – إصلاح وتنشيط المؤسسات والمنظمات المتخصصة وما يتبعها من اتحادات وشركات عربية ، وهو ما يقتضى إعادة بحث وضع هذه المؤسسات وطريقة أدائها بحيث يتم إعادة هيكلتها ، ونظم

تمويلها على أسس جديدة ، ورغم أن هناك خطوات قد بذلت من قبل الأمانة العامة لإعادة هيكلة بعض هذه المنظمات ، ومع ذلك فما زالت هناك حاجة لمزيد من الخطوات خاصة فى ضوء التطورات العديدة التى تشهدها المنطقة .

٢ – أهمية تطوير أسلوب عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال :

(أ) إعادة تنظيم الأمانة العامة سواء من ناحية الهيكل التنظيمى أو العناصر البشرية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة المطلوبة .

(ب) بحث إمكانية توسيع نطاق المشاركة فى أعمال المجلس من قبل مؤسسات المال والأعمال العربية الخاصة مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص المصرى للعب دور أساسى فى الربط والتنسيق مع هذه المؤسسات ، مع إمكانية دراسة جعل هذه المشاركة ذات طابع مؤسسى بحيث يكون التمثيل داخل المجلس متاحًا لهذه المؤسسات جنبًا إلى جنب مع الوفود الحكومية .

(جـ) السعى لإيجاد مركز أبحاث للشئون الاقتصادية ربما بالتنسيق مع مراكز الأبحاث العربية لتقديم برامج علمية مدروسة مع اقتراح أن يكلف هذا المركز ببحث القضايا التى تهم المنطقة مثل :

– إعداد دراسة حول التعاون الإقليمى بما يتضمنه من

مشروعات إقليمية وتأثير هذه المشروعات على مصالح الدول العربية .

– إعادة دراسة موضوع الاستثمارات العربية وكيفية توظيفها فى مشروعات التعاون الإقليمى على نحو يعزز المصالح العربية .

– دراسة وضع التكتلات الاقتصادية العالمية وخلق تصور عربى مشترك يراعى مصالح الدول العربية فى تعاملها مع هذه التكتلات .

– وضع الخطوط العريضة لإمكانيات خلق تكتل اقتصادى عربى على أساس تدريجى وعملى .

٣ – التوصل إلى صيغة مناسبة لحسم وضع مجلس الوحدة الاقتصادية بما فى ذلك إمكانية دمج المجلس فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ظل تعزيز فعالية دور الأخير .

ثانيًا : دفع أنشطة الحوار العربى مع التجمعات الإقليمية :

إذا كانت القضايا السياسية والأمنية هى مناطق « حساسة » فى النظام العربى الآن ، فإن القضايا والعلاقات الاقتصادية قد تخرج عن نطاق هذه الحساسية ، خاصة إذا نوقشت من خلال آليات متفق عليها سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية .

إن تنشيط الحوارات القائمة بالفعل وخلق حوارات جديدة تقوم على أساس اقتصادى ، وتلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دورًا مؤثرًا ، من المتوقع أن يلقى قبولاً من أطراف الحوار الأخرى التى

تنظر حاليًا بعين الترقب إلى مصالحها الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل التطورات الأخيرة .

هناك تجمعات إقليمية تتطلع إلى دور اقتصادى أكبر مثل تجمع « الآسيان فى جنوب شرق آسيا ، وتتعرض لمشاكل مماثلة تنبع من تطورات النظام العالمى الجديد مثل مشكلة كيفية مواجهة التجمعات الاقتصادية العملاقة (أوربا الموحدة – نافتا) ، وسيكون من المصلحة العربية إقامة حوار معها يتوقع أن يكون بمنأى عن العقبات والحساسيات التى عاقت الحوار العربى الأوربى بسبب اختلاف توجهات وأهداف الطرفين ما بين أهداف سياسية وأخرى اقتصادية وكذلك أثر رواسب العلاقات التاريخية للمنطقة العربية مع أوروبا .

تتمتع المؤسسات غير الحكومية العاملة فى مجال المال والأعمال بقدرات فى مجال الاتصال والإدارة تؤهلها للعب دور فى جذب المؤسسات العربية المماثلة إلى فكرة تنشيط الحوارات الاقتصادية ، خاصة وأنها قد تكون أول من يتعرض لآثار سلبية إذا تخلفت عن لعب دور « القاطرة » فى شد المؤسسات العربية لمواجهة الواقع الاقتصادى الجديد فى المنطقة ، وأيضا من الضرورى حفز المؤسسات الخاصة العربية على العمل لدفع هذه الحوارات مع المؤسسات الخاصة التابعة للأطراف الأخرى فى الحوار بما يمثله ذلك من مصلحة متبادلة وما تمتلكه هذه الأطراف من قدرات

تمويلية غير خاضعة للرؤية والدوافع السياسية الحكومية سيحل مشكلة التمويل التى تعرقل نشاط الأمانة العامة للجامعة .

ثالثًا : بلورة موقف عربى موحد من قضايا حقوق الإنسان والتطرف والإرهاب

فى ضوء ما تمثله هذه الموضوعات من أهمية فى المرحلة القادمة باعتبارها تمثل قضايا برزت على السطح بشكل واضح ، وباعتبارها تمثل همومًا مشتركة للدول العربية ، فإن الجامعة العربية لابد وأن تسعى للقيام بدور فى التوصل إلى خطة عمل مشتركة للتعامل مع مثل هذه القضايا ، وأن تسعى من جانبها إلى تقديم خطط عمل مدروسة إزاءها ليتسنى تناولها على نحو أكثر شمولية وموضوعية :

فقضية حقوق الإنسان – على النحو الذى يتم الترويج له فى الدوائر الغربية – تمثل عنصر قلق واضح للعديد من الدول العربية لا سيما الخليجية منها ، وهو ما دعا أحد المسئولين الخليجيين إلى التعبير عن المخاوف من أن تمتد المراقبة الغربية لسجل حقوق الإنسان إلى داخل الحجرات المغلقة ، ودعا إلى التعامل معها بشكل أكثر جدية فى إطار عربى يعكس التميز الحضارى للمجتمعات العربية ، ولاشك أن التعامل مع هذه القضية لا ينبغى أن يقتصر على المشاركة الحكومية الرسمية فى بحث الأسلوب المناسب للتعامل معها بل لابد وأن يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية والشعبية لأن ذلك من شأنه أن يعطى مصداقية أكبر ، ويوضح مدى الاهتمام والجدية من جانب العرب

فى التعامل معها ، وهو أمر سيكون له انعكاساته الإيجابية ويجنب الأمة العربية محاولات التشويه الغربى المتعمد .

أما قضية التطرف والإرهاب التى أخذت منحنى خطيرًا فى السنوات الأخيرة فهى تقتضى أيضًا تنسيقًا عربيًا ،ولا سيما وأن مخاطرها أصبحت ماثلة أمام الجميع ، وتستطيع الجامعة فى هذه المرحلة أن تضطلع بدور هام فى تنسيق الخطط الإعلامية لتناولها على نحو منهجى ، كما أن إطار مجلس وزراء الداخلية العرب يعد إطارًا جيدًا للتنسيق والتكامل الأمنى المخطط لمواجهة هذه الظاهرة .

رابعًا : المشاركة الشعبية فى تعزيز دور الجامعة العربية

وضح من تتبع دور الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن – بحكم كونها منظمة إقليمية حكومية – أنها عجزت عن حشد قاعدة من المساندة الشعبية لدورها ، وبالتالى فإنها لم تستطع فى حالة العجز الرسمى أن تلجأ إلى قاعدة المساندة هذه لكى تحفز الحكومات العربية على إيلائها الأهمية المطلوبة .

وعليه فإن الأمر يقتضى فى هذه المرحلة بدء حوار عربى شعبى حول دور الجامعة ومستقبل العمل العربى المشترك ، ولعل مصر بحكم دورها الثقافى الكبير فى الإطار العربى مؤهلة للعب دور المنشط لهذا الحوار ، وتستطيع مراكز الدراسات والأبحاث المصرية المتعددة أن تدعو لعدد من الندوات بمشاركة مفكرين ومثقفين من بعض

الدول العربية لبحث هذه المسألة ، والخروج بتصورات جديدة فى هذا المجال ، وهو ما تسعى إليه هذه المراكز بالفعل وإن كان الأمر يحتاج لبعض التنسيق منعًا للازدواجية والتكرار غير المفيد ، كما تستطيع الأمانة العامة للجامعة أن تضطلع بدورها من خلال المشاركة الفعالة فى هذه الندوات وطرح تصوراتها لأسلوب إصلاح أوضاع الجامعة وكيفية تنشيطها استنادًا للتجربة التاريخية ومن واقع الممارسة العملية .

إنه من نافلة القول أن نذكر أن الدعوة لمراجعة وضع الجامعة العربية تنشيطًا لدورها فى المرحلة القادمة يجب أن تحظى بأولوية من كل القيادات السياسية العربية وبخاصة فى مصر لأن الجامعة العربية رغم كل مظاهر الضعف والوهن التى تعانيها تبقى كيانًا عربيًا استطاع على مدى عدة عقود أن يرسى قواعد للعمل العربى المشترك ، وأنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية والبيئة المناسبة فإنها تستطيع أن تنطلق لأداء دور أكثر فعالية ، ويجب التنويه هنا إلى أن اهتمام مصر بتنشيط دور الجامعة لا يعنى مطالبة بالاستئثار بالتحرك لأن تحركًا غير مدعوم من الأغلبية العربية لن يحقق أى قدر من النجاح ، بل على العكس لابد وأن يأتى تعبيرًا عن إرادة الأغلبية العربية التى هى صاحبة مصلحة فى تنشيط دور الجامعة درءا لمخاطر التحديات التى تواجهها المنطقة ولا تستطيع أى من الدول مواجهتها بشكل فردى ، وعليه فيجب أن تكون الرؤية بشأن إصلاح وتنشيط الجامعة جديدة فى مضمونها ومستلهمة لحقيقة الأوضاع الجديدة التى

تواجهها المنطقة بحيث تأتى هذه الرؤية مستجيبة لمصالح وتطلعات الشعوب العربية .

المبحث الرابع
مصر والعمل العربى المشترك

إن إلقاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين ربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ، رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر وانتمائها العربى .

ولعل المتتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دايفيد ، وتوجه مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، يستطيع أن يلمس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع إسرائيل ، لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دايفيد تضمنت إتفاقية إطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت اتفاقية خاصة بمفاوضات للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فإن مصر فى سعيها للحصول على حقوقها كدولة ، لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى إليها انتماء حضاريًّا وسياسيًّا

وتاريخيًّا ، هذا الانتماء الذى يعد أيضًا ضرورة اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة أو الضعيفة ، ولعله من المفيد أن نقتبس هنا من تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » إذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضع مجلس الشورى بصورة لا لبس فيها حقائق العلاقة المصرية العربية بقوله « العلاقة بين مصر وشقيقاتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسم بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » .

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ، ليست بالأمر العارض ، إنما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ، تحتم التفاعل المستمر الدائم .

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وإنما للتجمعات الكبيرة المتكاملة .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن العالم العربى – ومصر فى القلب منه – يواجه تحديات كبرى ، لدواع خارجية وداخلية ، فإن ذلك يفرض – قبل أى شىء آخر – التئام الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف .

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى وبحكم ثقلها التاريخى والحضارى والبشرى ،ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمل على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته .

ومصر تستشعر جيدًا واجباتها ومسئولياتها فى هذا الشأن وتعمل بكل إمكانياتها على الوفاء بها .

الحقيقة الثالثة : أن الخلافات التى وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية فى المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، لذلك تمت تسويتها فى إطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دومًا للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن .

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر عمان تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين . وما أشد حاجتنا إلى الاستمرار فى رأب الصدع جذريا من خلال عدة مواقف ، من بينها عودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، استضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة .

والتساؤل المطروح أليس موقف مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحًا فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ، ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربى صدمة تالية تمثلت فى غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وما أحدثته من شرخ عميق الجذور فى العلاقات بين الدول العربية .

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، إلا أن الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فإن تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند إلى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وأن مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن القومى العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والإقليمى وربما الدولى ، بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها ، قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى ، يمكن إذا أحسن استغلالها وتوافرت

الإرادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة ، ولعلى هنا أستشهد بعدد من الخطوات التى أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد فى إطار من الرغبة الصادقة فى تطوير الجامعة ومنظماتها ، وفى إطار الإدراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية .

ولا شك أن الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ، والتى تمنت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والإدراك .

يضاف إلى ما سبق أن هناك جهودًا ومقترحات محددة تم إقرارها من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار فى اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة .

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه العام للإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بنقل ملكية وإدارة الهياكل الاقتصادية إلى القطاع الخاص ، وهو

موضوع كان محورًا لإحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى سيؤدى إلى إتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية أعاقت فى مرحلة سابقة هذه العملية .

ومع هذا كله فلا ينبغى أن نفرط فى التفاؤل إذ ستظل الإرادة السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى المشترك .

واتصالا بالواقع الدولى والإقليمى الجديد وتأثيره على المنطقة العربية ودور مصر فى قلبها هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضًا التساؤل بوعى أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أكد فى كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة التضامن الإفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق أوسطى » ، والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل بوصلة هادية لحركة الدبلوماسية المصرية فى إطارها العربى والإقليمى وتتمثل تلك الحقائق فى سبع هى :

الحقيقة الأولى : إننا ننتمى إلى أمة عربية ذات تراث حضارى عريق يرتبط أبناؤها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ، وتسير عبر خبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه

من خبرات ، جديرة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم . عالم القرن الحادى والعشرين الذى نقترب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات .

الحقيقة الثانية : إن عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع إجماع عالمى ، فأصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم . وفى مقدمة تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار ، وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق وترك الحرية للمبادرات الفردية والقطاع الخاص ، وفى نفس الوقت ونظرًا لأثر التقدم التكنولوجى الهائل على العملية الإنتاجية فإن العالم أصبح يتجه إلى التجمعات الاقتصادية الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوربى ، الذى يتسع يومًا إثر يوم ، وتجمع الأفتا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك .

الحقيقة الثالثة : إن القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى إطلاق ملكات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات والقدرات تتفتح ، وبعبارة أخرى فإن الشعار

المطروح أصبح « فلنفتح الأبواب ولندع مائة زهرة تتفتح » وسيترتب على ذلك ما ذكره القرآن الكريم كحقيقة أبدية ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال﴾ (سورة الرعد الآية ١٧) .

الحقيقة الرابعة : إن الإنسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق آماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ،وإنما يعيش بالواقعية ويتقدم بالعلم والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحًا إثر صرح ، ومن ثم يرتفع البنيان ، وتقوى الأركان ، وتتعزز الأسس والقواعد وتصمد راسخة كالجبال .

الحقيقة الخامسة : إن طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث نرسم الخطط التى تعبر ، عنها ونتخذ القرارات التى تعكس تلك الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على ذلك . ولذا فمن الضرورى إعادة النظر فى نمط تفكيرنا لنرسم الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استنادًا إلى المنطق الواقعى ، والأسلوب العملى ، على نحو ما حدث فى التجمعات الاقتصادية العالمية التى نجحت ، أو التى فى سبيلها للنجاح مثل السوق الأوربية المشتركة ،أو تجمع الآسيان ، أو التجمع الباسيفيكى ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام بدلا من منطق الكر والفر فى العمل العربى المشترك ، وهو منطق

ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولايصلح فى عصر العلم والمدنية الذى يقوم على الفكر التراكمى والتكنولوجيا بالغة التطور .

الحقيقة السادسة : إن الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهى ماتزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية ، ومن ثم فإن الواقعية تقتضى منا أن ننطلق من الثوابت ، وفى مقدمة هذه الثوابت ما أشرت إليه ، فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربى المشترك ، وهو عمل أنجز الكثير ، من حيث وضع المبادئ وإصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات ، وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه مازال يفتقر للإرادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ، ولذلك فإنه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننطلق من قاعدة العمل العربى المشترك ، ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الإطار الإقليمى ، وفقاً لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك .

الحقيقة السابعة : أهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقى بدلاً من التباكى والرثاء على الأوضاع واتهام الآخرين ، والواقع أن السؤال الحقيقى المطروح هو أن ندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل الحقيقى والجاد ، أم نظل رهن أفكار عفا عليها الزمن ، نعيش فى إطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ،

ولا تنتمي للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحولنا إلى وضع التبعية ولا نلوم آنذاك إلا أنفسنا .

ولكن الحقائق الثابتة التى أشرنا إليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة ، فبالنسبة للواقع المتردى يكفى أن نشير إلى أن مؤتمر القمة العربى العادى لم يعقد منذ الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة فى إطار عربى جامع منذ غزو العراق للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومى العربى أصبح يتجه للاعتماد على الخارج بدلاً من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة فى مواجهة خطر مماثل قد يقع فى المستقبل ، أما الصورة الأليمة فتتجلى فى سيطرة الشكوك ، وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، فى بعض الأحيان ، والتحرك فى إطار الحد الأدنى للعمل العربى المشترك ، بدلاً من السعى لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه .

ولعل فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذى لا يزيد عن ٥٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادى العربى ، بل أحيانا تظهر حالات من التنافس ، وأحيانا حالات من الاستغلال غير الأمثل أو غير الاقتصادى للموارد الاقتصادية عندما يتم إقامة مشروعات اقتصادية عملاقة فى مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق .

ولا ريب أن العمل العربى المشترك فى حاجة إلى إعادة تقييم

خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ، ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية ، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لإعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخططها المستقبلية .

والتساؤل المطروح والمنطقى وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخبرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصورًا استراتيجيًّا واضحًا فى معالمه ، ثابتًا فى دعائمه ، مستقرًا فى أركانه . ولعل إلقاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ – ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الإقليمى ففيما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : « ولكن التعاون الإقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده إطار السلام ، دون أن يكون مؤسسًا على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقًا لمبادئ القانون الدولى وأهدافه » ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فيقول « ومجالات التعاون الإقليمى واسعة وعديدة فى إطار السلام العادل . وأول

مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعًا ، .. أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيئيه برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال إقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق ، وعلى السعى الإقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة » .

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس إلا تعبيرًا عن القرار الاستراتيجي المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الإعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ أبريل ١٩٩٤ ونشرته الأهرام فى ١٩٩٤/٤/٢٠ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ – التزام مصر التزامًا ثابتًا باستراتيجية السلام منذ إطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى ، وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٢ – إن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى إطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولى وإن جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ – إنه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمى بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

وختامًا فإنه، مماسبق، يتبين لنا أن القضية المطروحة والمبادئ الأساسية التى تحكم عمل مصر الإقليمى والدولى واضحة، مهما حاول البعض أن يطمس الحقائق الثابتة، أويشوش على الحركة السياسية ، إن الثقة بالنفس يجب أن تكون هى أساس العمل، والجدية ينبغى أن تكون هى ركيزة الحركة التى يجب أن تتسم المرونة والواقعية فى السعى لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح بلاخوف أوتردد .